مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 08 / العدد: 02 / السنة: 2021 / ص ص: 330 - 347

دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد

The Role of Civil Society Organizations in Combating Corruption

تاريخ الإرسال: 2019/04/08 تاريخ القبول: 2019/07/03

بوهنتالة فهيمة
جامعة الجزائر3
bou.fahimaa@gmail.com
فوغالي بسمة *
جامعة باتنة1- الجزائر
b.foughali.droit89@gmail.com

ملخص:

تعتبر مكافحة الفساد على جميع الأصعدة أولوية، نظرا لما للفساد من آثار وخيمة وخطيرة على تعبئة وتخصيص الموارد اللازمة والضرورية للقضاء على الفقر. هذه المكافحة تستدعي تدخل الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية على جميع المستويات تتمتع بالقدرة الكافية على اتخاذ الإجراءات الضرورية والتدابير الوقائية والردعية الفعالة ضد الفساد.

الكلمات المفتاحية: منظمات المجتمع المدني؛ مكافحة الفساد.

Abstract:

The fight against corruption at all levels is a priority. Given the dire and dangerous effects of corruption on mobilizing and allocating the necessary resources to eradicate poverty. This fight requires at all levels the intervention of strong international governmental and nongovernmental institution capable of taking effective measures of prevention and repression against corruption .

Keywords: *combating corruption; civil society organizations.*

* - المُؤَلِف المُراسل.

مقدمة:

يعتبر موضوع مكافحة الفساد من القضايا الأساسية المطروحة على أجندة العديد من الحكومات ومختلف المنظمات المهتمة بمكافحة الظاهرة، إذ لا يمكن رصد معالم التنمية في أية دولة في ظل تنامي هذه الظاهرة، كما يفترض أن مكافحتها لا يقتصر على الأجهزة الرسمية فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى جهات غير رسمية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، إذ تشير نتائج العديد من البحوث

والدراسات إلى أن مكافحة الظاهرة لا يتوقف على حزمة من القوانين والتشريعات فحسب، وإنما بتفعيل آليات الرقابة بكل أشكالها السياسية والمدنية والمحاسبية واحترام الحريات المدنية المخولة دستوريا، واستقلال العدالة والديمقراطية والشفافية، فهي كلها عناصر مستهدفة للحد من هذه الظاهرة[1].

وقد أصبح وجود منظمات مجتمع مدني[2] قوية وفعالة ومستقلة من ضمن المؤشرات التي تقيس تقدم الدول وتطورها، وبات واضحا للعيان ما تصنعه الأنظمة الحاكمة في العالم الثالث من إيجاد منظمات مجتمع مدني تابعة لها وتعمل وفق مصالحها وتحت مظلتها، ويلعب المجتمع المدني دورا مكملا لدور الدول سواء بمفردها أو بمشاركتها مع دول أخرى أو منظمات دولية حكومية، كما تلعب منظمات المجتمع المدني دورا حيويا ومؤثرا في إطار تنشيط الحراك المجتمعي في مكافحة هذه الظاهرة[3].

- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة الأساسية في أنها تسعى إلى الكشف عن الأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد.

- **أهداف الدراسة:** يحظى هذا الموضوع بجملة من الأهداف والمتمثلة في:

- كشف الطرق والآليات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد ومدى نجاعتها.

- الوصول إلى نتائج حول مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد والبحث عن كيفية تطويرها.

- **إشكالية الدراسة:** يتناول موضوع "دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد" إشكالية رئيسية تتمثل في: **كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تساهم في مكافحة الفساد؟**

وفي هذا الإطار سنتطرق من خلال هذه الدراسة إلى تبيان الأسس القانونية التي ترتكز عليها منظمات المجتمع المدني للقيام بدورها، ومن ثم سنقوم برصد وتحليل لطرق عمل منظمات المجتمع المدني في مكافحتها لظاهرة الفساد.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

المحور الأول: الأسس القانونية التي ترتكز عليها منظمات المجتمع المدني للقيام بدورها

نظرا لخطورة ظاهرة الفساد والتهديد الناجم عنها على التنمية المستدامة وعلى الاستقرار فإن مسألة مقاومتها هي مسؤولية لا تخص الحكومات وحدها فحسب، بل هي مسألة تهم، وهي مسؤولية تشترك فيها جميع الهيئات الرسمية وغير الرسمية على السواء، المجتمع برمته كما أن مكافحة الفساد هي مصلحة مشتركة لجميع الفواعل في المجتمع وهي لا تتوقف عند الحكومة فقط، بل يجب أن تشترك فيها مؤسسات المجتمع المدني مثل النقابات والأحزاب والجمعيات، وتدخل المجتمع المدني بهذه الصفة له إطار قانوني دولي وأسس قانونية وطنية[4].

أولا- الأسس القانونية الدولية:

لقد نصت معظم الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد في أحكامها مواد خاصة بدور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، وتعتبر هذه الأحكام إطارا قانونيا دوليا يسمح لمنظمات المجتمع المدني القيام بمهامها المتعلقة بمواجهة ظاهرة الفساد، وتتمثل هذه الاتفاقيات في اتفاقية الأمم المتحدة واتفاقية منظمة التعاون والتنمية.

1- اتفاقية الأمم المتحدة:

لقد كانت الجزائر من بين الدول السباقة للمصادقة على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 04/58 في دورتها الثامنة والخمسين يوم 31 أكتوبر 2003، وهذا بموجب المرسوم الرئاسي 128/04 المؤرخ في 29 صفر 1425 هـ الموافق لـ 19 أفريل 2004، وهذا دليل على الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة الجزائرية للوقاية من خطر الفساد ومكافحته[5].

وتتكون الاتفاقية من 71 مادة موزعة على ثمانية فصول، تحتوي على مجموعة شاملة من المعايير والتدابير والقواعد التي يمكن لجميع الدول أن تطبقها من أجل تعزيز الأنظمة القانونية والتنظيمية لمكافحة ظاهرة الفساد، وتمثل في مجملها تطورا نوعيا هاما سواء على صعيد وسائل وأدوات مكافحة هذه الظاهرة على أرض الواقع أو من خلال استحداث بعض المفاهيم والآليات القانونية التي تفرضها ظاهرة الفساد والتي

تتجاوز بطبيعتها حدود الدول لا سيما الشق المتعلق بنقل أو تهريب الأموال المحصلة من جرائم الفساد.

وقد أشارت اتفاقية الأمم المتحدة لدور المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد في نص المادة الثالثة عشر والتي تنص على أنه " تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة ضمن حدود إمكانياتها ووفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، لتشجيع أفراد وجماعات لا ينتمون إلى القطاع العام، مثل المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربته ولإذكاء وعي الناس فيما يتعلق بوجود الفساد وأسبابه وجسامته وما يمثله من خطر، وينبغي تدعيم هذه المشاركة بتدابير مثل:

أ) تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع إسهام الناس فيها.

ب) ضمان تيسير حصول الناس فعليا على المعلومات.

ج) القيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد وكذلك برامج توعية عامة تشمل المناهج المدرسية والجامعية.

د/ احترام وتعزيز حماية إلتماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها..."[6].

2- إتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية:

تعتبر الرشوة ظاهرة واسعة الانتشار في المعاملات التجارية الدولية، ولها آثار وخيمة على الاقتصاد بصفة عامة، ذلك أن الفساد يقوض والتنمية الاقتصادية ويشوه مجال المنافسة الدولية، ولهذا يجب على جميع الدول بحسب اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن تتقاسم المسؤولية في مكافحة الرشوة في مجال المعاملات التجارية الدولية، وتضع الاتفاقية مجموعة من التدابير الفعالة لردع رشوة الموظفين العموميين الأجانب ومنعها ومكافحتها، لاسيما التجريم السريع لهذه الرشوة بطريقة فعالة ومنسقة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك بدون التعاون على المستوى الدولي، بما في ذلك الاجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذا منظمة التجارة العالمية ونظمة الدول الأمريكية ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي،

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

وذلك لا يكون إلا بتظافر جهود الشركات والمنظمات التجارية ونقابات العمال، فضلا عن المنظمات غير الحكومية الأخرى لمحاربة الرشوة .

ولقد أعطت اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة لدور المجتمع المدني ككل في مكافحة الفساد، فلا يمكن أن تكون هناك مكافحة فعالة بدون إشراك منظمات المجتمع المدني، فيدعو فريق العمل التابع لهذه المنظمة والمعني بالرشوة في المعاملات التجارية الدولية إلى التشاور والتعاون مع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية الناشطة في مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية وإلى التشاور بانتظام مع المنظمات غير الحكومية وممثلي دوائر الأعمال الناشطين في هذا الميدان[7].

ثانيا- الأسس القانونية الوطنية:

تشمل تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر كل من الجمعيات النقابات والأحزاب السياسية أي المنظمات غير الحكومية، حيث أعطى المشرع الجزائري على سبيل المثال للجمعية المعتمدة الشخصية المعنوية والأهلية المدنية بمجرد تأسيسها ويمكنها القيام بالتقاضي وبكل الإجراءات أمام الجهات القضائية المختصة بسبب وقائع لها علاقة بهدف الجمعية، والتي ألحقت أضرارا بمصالح الجمعية أو بالمصالح الفردية أو الجماعية لأعضائها، كما يمكن للجمعيات الجزائرية أن تتعاون في إطار الشراكة مع جمعيات أجنبية أو منظمات دولية غير حكومية لها نفس الأهداف في ظل احترام القانون المعمول به، كما يمكن للجمعية في إطار التشريع المعمول به القيام بأنشطة تحسيسية كتنظيم أيام دراسية وملتقيات، إصدار ونشر النشريات والمجلات ...إلخ [8].

نلاحظ من خلال قانون الجمعيات الجزائري أن المشرع الجزائري أعطى لممثل المجتمع المدني و المتمثل في الجمعيات، قاعدة تشريعية ينطلق منها من أجل آداء دوره بكل فعالية .

كما تجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري أعطى أهمية لدور المجتمع المدني في مكافحة الفساد وعلى وجه الخصوص في القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته إذ تشير المادة 15 منه على ضرورة تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته بتدابير مثل:

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

- اعتماد الشفافية في كيفية ّاتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

- تمكين وسائل الإعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص وكذا مقتضيات الأمن الوطني والنظام العام وحياد القضاء.

ويعتبر هذا الإطار القانوني الخاص بدور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، البنية الأساسية لتفعيل عمل المجتمع في مواجهة الفساد والقيام بمهامه والمحددة بموجب القانون 01/06 في إطار ما تشهده الجزائر من تحولات جوهرية في مجالات عديدة وفي إطار تشجيع الدولة وانفتاحها على تنظيمات وحركات المجتمع المدني، جاء دور القطاع الثالث خاصة في جانبه المتعلق بالجمعيات مساندا وداعما لهذه الورشة، إذ يلاحظ منذ بدايات الألفية الجديدة ميلاد نسق جديد من التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني في ميادين مكافحة الفساد وفي جوانب الارتقاء بخدمة المواطن، هذا النسق يشكل حركية متزايدة في النموذج المطروح للدراسة، حيث عمدت الجزائر من أجل مكافحة الفساد الإداري إلى تعزيز الثقة في مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها وهو ما منحه إياها الدستور، حيث يتجلى دور هذه المنظمات في دعم التدابير الوقائية والقمعية لمكافحة الفساد، ويتم هذا من خلال تحسين الأداء وتأمين المساءلة وتعزيز الشفافية والحفاظ على المصداقية.

المحور الثاني: آليات عمل منظمات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد

إن الفساد أكبر مشكلة تعرقل تطور وتقدم المجتمع لذا فمكافحته والحد من انتشاره هو واجب ومسؤولية الجميع، بدءا من المؤسسة الدستورية التي عليها أن تضع الآليات التشريعية اللازمة لمكافحته، إلى تفعيل دور المجتمع المدني والجهاز الأمني في الرقابة والمحاسبة، كما أن ترك مهمة مكافحة الفساد بيد الدولة أمر غير فعال لذا وجب تدخل ومساعدة من المجتمع المدني الذي يؤكد عليه الباحثون بأنه أحد أهم آليات مكافحة هذه الظاهرة.

وسوف نتطرق أولا إلى الآليات الوقائية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني من أجل مكافحة الفساد، نتعرض بعد ذلك إلي الآليات العلاجية.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

أولا- الآليات الوقائية لمنظمات المجتمع المدني لمكافحة الفساد:

وتتمثل الآليات الوقائية لمنظمات المجتمع المدني لمكافحة الفساد في التوعية الاجتماعية، إعداد الدراسات والبحوث وفي التنسيق وبناء التحالفات مع المنظمات الدولية.

1- دور منظمات المجتمع المدني في التوعية الاجتماعية:

تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً أساسياً في التوعية الاجتماعية من خلال خلق ثقافة مناهضة للفساد ومعززة لقيم النزاهة بين كافة شرائح المجتمع باستغلال جل الوسائل والأدوات الممكنة، وباستخدام لغة سهلة قادرة على الوصول إلى وعي وعقلية المواطن البسيط وقادرة على تحفيزه للقيام بدوره في مكافحة الفساد، وأن لا يتم التركيز فقط على الطبقة المثقفة وهو ما نلمسه من خلال سعي بعض الجمعيات الجزائرية لتكريس ثقافة فضح الفساد عبر الصحافة المكتوبة وكذا التظاهرات الثقافية بشكل كوميدي هادف، كما تعمل منظمات المجتمع المدني على التوعية الشعبية بمخاطر الفساد من خلال تبيان ظواهر الفساد وآثارها المباشرة على المواطن وكذا تدميرها لحياة المجتمع ككل، كما أن زيادة وعي المجتمع يعزز من تفعيل دور الرقابة الشعبية التي هي من أهم وسائل مكافحة ظاهرة الفساد[9].

وبالتالي فمنظمات المجتمع المدني تعتمد على الجهود الإعلامية الواسعة النطاق والتفافها حول قضايا الفساد من خلال نشر المعلومات عبر وسائل الإعلام وإطلاع الأفراد عليها في سبيل التوعية وتنمية القيم المناهضة للفساد، والدفع باتجاه المشاركة في محاربته وتنمية الإحساس بالمواطنة لدى الأفراد، ومن جهة أخرى تعمل وسائل الإعلام على التوعية المستمرة بقانون مكافحة الفساد والقوانين الأخرى ذات الصلة بالفساد، كما من شأنها أن تعزز المصداقية في مؤسسات الدولة من خلال تسليط الضوء على المؤسسات التي تخلو من الفساد، وتعطي أولوية كبرى للشفافية والنزاهة في تسيير أنشطتها وتسليط الضوء على المؤسسات المهتمة بالفساد [10].

ومع ذلك فمن المهم ربط حملات الوعي بمكافحة الفساد بشكل وثيق بقضية سياسية ما وتزويد العامة بأدوات محددة يمكنهم استخدامها للإبلاغ عن حالات الفساد أو السعي للحصول على الحلول، وقد يكمن ذلك وعلى سبيل المثال في رفع

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

مستوى الوعي العام حول إصلاح أو تطبيق تشريع معين، وتشكل حملات الوعي بالفعل قوة دافعة للإصلاح ويجب أن يتم تقييمها بحرص لتحديد ما إذا كانت تلك القوة الدافعة قد تستمر على المدى المتوسط أم البعيد، ومن المهم للغاية أن تتضمن حملات التوعية أنشطة تتعلق بتعزيز أهداف وغايات مكافحة الفساد وغيرها من الأهداف ذات الصلة[11].

2- دور منظمات المجتمع المدني في إعداد الدراسات والبحوث:

لابد على أي باحث قبل إعداد بحثه اللجوء إلى مسح الواقع المعاش من أجل أخذ الفكرة عنه وبالتالي النظري قبل التطبيقي، وهو ما تسعى إليه منظمات المجتمع المدني في مكافحتها للفساد الإداري، حيث تنطلق من الواقع المعاش وصولا بها إلى أبحاث ودراسات في هذا المجال.

ومن أجل إضفاء الشفافية في تسيير الشؤون العامة، ينبغي عل منظمات المجتمع المدني الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد والمفسدين وتوظيف هذه المعلومات المتحصل عليها في إعداد تقارير دراسات حول الفساد في قطاع معين وفي دولة معينة[12]، ويقتصر دور منظمات المجتمع المدني على تنفيذ الاستطلاعات والبحوث والدراسات مما يعزز دور المجتمع المدني، وهذا راجع إلى اعتمادها على أسس علمية ومنطقية في رصد الفساد وتقديم المعالجات للمفاصل الضعيفة في المؤسسات الحكومية، كما تسلط الضوء على مسببات ودوافع الفساد داخل القطاع العام والخاص مثل البيروقراطية وازدواجية الاختصاصات ومستوى الأجور والمكافئات...إلخ، ودراسة التشريعات واللوائح بهدف تطويرها وتحديثها من أجل أن تصبح أكثر فعالية للحد من الفساد وظواهره .وأساليبه ويرجع ذلك إلى تعزيز العمل الميداني نتيجة لقرب المجتمع المدني من أرض الواقع [13].

كما يسعى المجتمع المدني إلى تشجيع الدراسات الميدانية حول تحليل ظاهرة الفساد من أجل بلورة أطر نظرية ونماذج علمية لمعرفة الدوافع وتشخيص الأسباب وتحليل الظروف المسببة للفساد والتي يتم استنباطها من قضايا الفساد [14].

أيضا من أدوار المجتمع المدني إعداد الدراسات اللازمة لمعرفة مدى مواءمة التشريعات الوطنية مع بنود الاتفاقية، أو أن تسعى إلى إجراء تقييم ذاتي حول تطبيق

الاتفاقية، وهذه التقارير الموازية لعمل الحكومات تساهم في مراقبة أعمالها وتساعد على خلق حوار حول الاتفاقية وحول الفساد بشكل كبير، وعلى منظمات المجتمع المدني إعداد الدراسات والبحوث ووضع مقترحات الإجراءات وتقديمها للحكومة من أجل العمل على تطوير الأطر والوظائف الخاصة الداعمة لاستقلالية أجهزة الشرطة والقضاء عن سلطة الحكومة بأن تكون هذه الأجهزة مستقلة تماما[15]، كما وسعت منظمات المجتمع المدني نطاق عملها في مجال البحث والدراسة من خلال مراكز البحوث والدراسات، بالإضافة إلى دعم البحوث العلمية في مجال مكافحة الفساد.

3- دور منظمات المجتمع المدني في التنسيق وبناء التحالفات مع المنظمات الدولية:

إن ظاهرة الفساد تتطلب جهود المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في كبح هذه الظاهرة ومنعها، ولعل المؤتمرات واللقاءات المعنية بهذا الموضوع تمثل نموذج للمشاركة والتعاون لوضع الاستراتيجيات والخطط اللازمة لكبح الفساد، وزيادة الوعي والإدراك بهذه الظاهرة، ناهيك عن الدعم المالي الدولي من الدول المانحة والإشادة بالدول الناجحة في مكافحة الفساد، سواء كان هذا الدعم أو التحالف ثنائي أو جماعي أو في إطار منظمات حكومية[16].

كما أصبحت ظاهرة الفساد تسمى بالفساد عابر للقارات، حيث أصبحت عمليات الفساد الإداري والمالي تتم في إطار الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتستعمل فيها أساليب وإمكانيات تتجاوز القدرات الفردية للدول، وهو ما جعل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تؤكد في ديباجتها على أهمية التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد وتفرد فصلا كاملا لذلك.

وتستطيع منظمات المجتمع المدني أن تؤدي دورا حيويا في وضع سياسات مكافحة الفساد حيث أقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ مدة طويلة شراكة مع منظمات المجتمع المدني على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعمل الجزائر على ضرورة التنسيق بين المؤسسات الوطنية المختصة وكذا بين الهيئات الدولية المكلفة بالحماية من هذه الآفة[17].

إن جلّ الدول العربية تسعى إلى تحقيق تنمية من خلال مكافحتها للفساد، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر التي تعمل جاهدة في هذا المجال، ومحاولة منها التحالف مع

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

المنظمات الدولية ومثال ذلك نجد أن الجمعية الجزائرية للنضال من الرشوة والتي تأسست في ديسمبر 1999 من طرف عدد من الصحافيين وإطارات من المؤسسات العمومية، تعمل بالتعاون مع المنظمة الدولية للشفافية في مجال مكافحة الفساد، التي وجهت مذكرة للحكومة الجزائرية مرفقة بتعليق حول الخاصية التشريعية، كما كرست الجمعية مجهوداتها من أجل التعريف بأهمية الاتفاقية الأممية ضد الفساد، ووضعت مابين 2003 و2006 برامج متعددة من أجل توعية الجمهور من خلال دراسات ولقاءات وندوات وحملات إعلامية وهذا مثال عن الجمعية التي تعمل على محاربة الفساد[18].

ومن خلال هذا التعاون تحصلت الجزائر على صفة عضو مؤسس في الجمعية الدولية للسلطات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد، كما تحصل الطيب بلعيز وزير العدل حافظ الأختام على صفة عضو مؤسس في ذات الجمعية، وذلك من خلال اجتماع هذه الجمعية المنعقدة بالعاصمة الصينية بكين خلال الفترة الممتدة من22 إلى 26 أكتوبر2006، ونتيجة مجهودات الجزائر ومشاركتها الفعالة في إعداد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمصادقة عليها، وكذا إعداد الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الفساد والتوقيع والتصديق عليها والمشاركة في كافة التجمعات الخاصة بالظاهرة على الصعيد العربي والإقليمي والدولي[19].

ثانيا- الآليات العلاجية لمنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد:

إن منظمات المجتمع المدني تمثل سلطة الشعب في مواجهة أي احتكار أو استبداد قد يصدر من الدولة، فهي قادرة على فرض إرادتها ورغباتها وقادرة على التأثير والمساهمة في قرارات الدولة وهذا بعد فشل كل من السبل الوقائية لمنظمات المجتمع المدني في مكافحتها للفساد الإداري، تلجأ لطرق أكثر ردعا من شأنها حفظ المال العام، والجدير بالذكر أنه إذ لم يتم منع وقوع جرائم الفساد بتنفيذ السبل الوقائية سالفة الذكر، تلجأ إلى تدابير جديدة ورادعة تتمثل في السبل العلاجية وهذا كإجراء احتياطي راجع إلى وجود خلل في التدابير الوقائية ما أدى إلى تفاقم الأزمة.

1- دور منظمات المجتمع المدني في الكشف عن جرائم الفساد:

يتجلى دور منظمات المجتمع المدني من خلال الرقابة والتقييم لكافة أعمال القطاع العام والخاص في الدولة، وإعداد التقارير الخاصة بمراقبة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات وتقييم مستوى الأداء ومراقبة الانتخابات والاستفتاءات ومستوى تنفيذ القوانين والاتفاقيات التي تصادق عليها البلاد ومن ضمنها مستوى تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والكشف عن مواطن الفساد والمفسدين ونشر كل تلك التقارير التي تعدها للرأي العام والجهات المحلية والدولية المعنيون بمكافحة الفساد بالإضافة للمطالبة والضغط المستمرين من أجل تفعيل مبدأي المساءلة والمحاسبة [20].

وترتكز جهود المجتمع المدني في مكافحته للفساد أيضا على وسائل الإعلام خاصة في محاولة منها إلى فضح جرائم الفساد والوصول إلى المعلومة وكشف الستار عنها، حيث تعمل على كشف المتورطين في قضاياه وترهل أجهزة الحكومة، وفي هذا السياق ظلت فضائح واختلاس الأموال والفساد خلال الفترة الأخيرة تسيطر على صفحات الجرائد خصوصا، كما تفجرت قضايا اختلاس البنوك، وأهمها قضية البنك الوطني الجزائري والتي أحدثت ضجة كبيرة في الجزائر وقدرت باختلاس 30 مليار دينار جزائري أي 405 ملايين دولار، بالإضافة إلى فضيحة القرن المعروفة بقضية "بنك الخليفة "والذي سبب لوحده خسائر في حدود 800 مليون دولار وهذا باعتراف محامي البنك[21]، كذلك لم يسلم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدائرة بئر العاتر ولاية تبسة والتي بلغت قيمة خسائر الخزينة العمومية فيها 328 مليون دولار وهي قضية مرتبطة بتهريب أموال إلى الخارج، كما تضاف إلى قائمة الاختلاسات قضية عبد الرحمان عاشور والتي قدرت قيمتها بـ 3200 مليار سنتيم من البنك الوطني الجزائري والتي دام التحقيق فيها أربع سنوات كاملة، حيث تورط فيها حوالي 25متهما، وما يضاف إلى قائمة الاختلاسات تلك التي عرفها قطاع الخدمات الجامعية والمتعلقة بصفقة الأفرشة والتي كانت تحت رئاسة المدير العام لديوان الخدمات الجامعية وعدد من كبار موظفيه، والجدير بالذكر أنه لم يسلم قطاع العدالة نفسه من قضايا الرشوة والفساد بعد تورط العديد من القضاة في ذلك[22].

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

هذا بالنسبة إلى فضح وتعرية الفساد بالطريقة المباشرة لمنظمات المجتمع المدني، أما بالنسبة إلى الطريقة غير المباشرة تتم من خلال نشر المعلومات والبيانات والدراسات والإعلانات والإحصاءات، بالإضافة إلى رصد وتتبع الآراء والتوجهات، كما تلعب دورا مهما في توجيه لرأي العام من خلال متابعتها للأحداث والوقائع[23]، وبالتالي تتحمل الصحافة المكتوبة مسؤولية الكشف عن حالات الفساد الإداري والمالي التي تكشف وثائقها، أو يحال فيها المفسدون إلى التحقيق من خلال عرض الوثائق والحقائق المتعلقة بالقضية، ومتابعة التحقيقات فيها وصولا إلى إحالتها للقضاء والبت فيها ومحاسبة المفسدين، وتكون صبغة الكشف بعيدة عن التشويه وإنما تعتمد على عرض الحقائق وصياغتها على شكل موعظة توجه للساعين في هذا الاتجاه أو حتى الذين ينظرون إلى هذه الظاهرة على أنها واقع لا يتم كشفه ولا حتى محاسبة مرتكبيه[24].

2- دور منظمات المجتمع المدني في سن القوانين والتشريعات:

تعمل منظمات المجتمع المدني جاهدة على إيصال صوتها إلى الجهات المعنية، وهذا في إطار مكافحتها للفساد والحد منه، مطالبة بدمجها في صنع القوانين والتشريعات اللازمة كونها على دراية بالواقع المعاش وهذا ما ينعكس بالإيجاب على المجتمع ككل.

تلعب منظمات المجتمع المدني دورا أساسيا في الضغط والتأثير على الحكومة بإقرار قوانين مشددة والمشاركة في سنها، كما تعمل منظمات المجتمع المدني في الجزائر على المشاركة في صنع القرار في إصدار التشريعات، ولا شك أن تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد تحتاج إلى بيئة تشريعية وقانونية من أجل تعزيز المساءلة والمحاسبة، إن مشاركة المجتمع المدني في تقديم مقترحات مشاريع القوانين التي تخص مكافحة الفساد، أو القوانين التي تعزز استقلالية الهيئات الرقابية أو القوانين التي تعزز عدم الإفلات من العقاب أو الاعتداء على الممتلكات العامة والاستيلاء عليها[25] بالإضافة إلى ذلك لابد أن تكون هناك شراكة في صياغة الأنظمة والتشريعات والقوانين والسياسات العامة المنظمة لحياة الأفراد في المجتمع، وتوطيد علاقتها بالبرلمانات وتبادل المعلومات بينها والضغط عليها لإقرار سياسات عادلة وديمقراطية تنسجم مع حاجات وأولويات ومصالح مجتمعاتها المحلية، حيث أن وجود نصوص قانونية تحمل تعريفا

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

واضحا لتضارب المصالح يوفر أداة في أيدي نشطاء المجتمع المدني لمطالبة السلطة التشريعية بإقرار تشريعات بحيث يتم من خلالها مساءلة ومحاسبة من لا يلتزم بتلك الأخلاقيات[26].

3- دور منظمات المجتمع المدني في تأمين المساءلة الحكومية والقانونية:

تعمل منظمات المجتمع المدني جاهدة على مكافحة الفساد في الجزائر من خلال مساءلة الحكومة وذلك عن طريق الأحزاب السياسية، حيث أن وجود الأحزاب معناه وجود المعارضة وهو ما يحول دون الانفراد بالرأي في تسيير دفة الحكم ومؤسسات الدولة، فإذا ما انحرفت هذه المؤسسات والهيئات عن تنفيذ الوعود التي قطعتها والبرامج المقترحة وجد من يقاومها وينتقدها وتقدم بالمقابل البدائل التي من شأنها مواجهة المشاكل التي تعجز أو تتقاعس المؤسسات الرسمية من خلالها، ومنه فالمعارضة تعد شكل من أشكال المحاسبة والرقابة [27].

كما تساهم في مكافحتها للفساد من خلال إخضاع الأشخاص الذين يتولون المناصب العليا في الدولة للمساءلة القانونية والإدارية عن نتائج أعمالهم، والذين يكونون بدورهم مسؤولين أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، كما تعمل على تطوير دور الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات لبرلمانية المختلفة في هذا المجال مثل الأسئلة الموجهة للوزراء وطرح المواضيع للنقاش العلني[28].

ويسعى المجتمع المدني في مطالبته بمساءلة الحكومة لأنها إحدى الأولويات الأساسية في مكافحة الظاهرة لكي تصبح أكثر شفافية، عن طريق تسهيل المشاركة والإشراف الواسع النطاق من جانب المنظمات المدنية ووسائل الإعلام.

وتأمين المساءلة القانونية يتم بتقديم نوع من الحماية للمواطنين سواء أولئك الذين يقعون ضحايا للفساد أو الذين يقومون بفضح الفساد والمفسدين والذين قد يتعرضون للأذى، وذلك بتقديم المنشورات القانونية لهم أو رفع الدعاوى لهم أو الترافع عليهم أمام المحاكم[29]، كما ترفع منظمات المجتمع المدني الدعاوى للقضاء ضد الجهات التي تتأكد من فسادها باعتبارها معنية بالحفاظ على حقوق المجتمع ومصالحه، أيضا من أدوار المجتمع المدني المحاسبة التي هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفين الحكوميين مسؤولين أمام رؤسائهم الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة، أي الوزراء والذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية[30]، كما تعمل منظمات المجتمع المدني على محاسبة موظفي الدولة حيث أن ضعف وانعدام عنصر الرقابة والمحاسبة على موظفي الدولة يؤدي إلى انتشار وتفشي الفساد بينهم، وإلى إساءة استعمالهم لسلطاتهم التقديرية وتجاوز حدود صلاحياتهم والعبث بأموال الدولة من ناحية واستغلال المواطنين من ناحية أخرى، وهنا لابد من تشخيص وتحديد الأشخاص المنحرفين وكشف المنظومات الفاسدة داخل الجهاز الإداري، من خلال إنشاء الأجهزة الرقابية اللازمة والقادرة على كشف الانحرافات والممارسات اللاأخلاقية داخل الجهاز الإداري المعني والتحقيق مع الموظفين المنحرفين وفرض العقوبات التي يستحقونها[31].

خاتمة:

لقد أجمعت مختلف الآراء الوطنية والدولية أن الدولة وحدها لا تستطيع مكافحة الفساد دون تحالف مختلف الجهات الحكومية مع منظمات المجتمع المدني فمحاربة الفساد قضية مجتمع تتجاوز الهيئات المتخصصة وأجهزة الرقابة، فيجب العمل على توفير البيئة التي تحتاجها منظمات المجتمع المدني من أجل تمكينها من آداء دورها بفعالية أكبر وذلك من خلال:

- دعم البناء المؤسسي وذلك من الجانبين الفني والمادي، فهو يحتاج إلى التدريب والتأهيل لرفع مستوى الآداء، كالتدريب عل أعمال الرصد والمتابعة وإعداد التقارير وطريقة إعداد المشاريع والتفاوض ...إلخ، كما يعاني المجتمع المدني من عدم وجود كادر وظيفي مستقر لعدم قدرته على الاستمرار في دفع رواتب ثابتة لموظفيه، لذا فلا بد أن تعنى السلطة بتقديم الدعم المادي للمجتمع المدني.

- إصلاح البنية التشريعية: لابد من تطوير القوانين والتنظيمات الخاصة بالمجتمع المدني، بما يضمن حق تأسيس منظمات المجتمع المدني دون الحاجة إلى ترخيص من أي جهة رسمية وحقها في وضع تعديل النظام الأساسي المناسب ومزاولة وتنفيذ المشاريع والانضمام إلى الاتحادات والشبكات، أو تشكيلها وتنفيذ المشاريع المشتركة معها

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

والحصول على الدعم والتبرعات دون الحاجة إلى الإذن المسبق من أية جهة رسمية، لكنها ملزمة بالعمل بشفافية ونشر تقاريرها الفنية والمالية.

- نشر ثقافة داعمة لدور المجتمع المدني: لابد أن يلعب الخطاب الرسمي دورا داعما في نشر ثقافة تؤكد على أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني كشريك أساسي في التنمية، وخاصة مجتمعاتنا التي تسيطر فيها السلطة على كافة وسائل الإعلام المسموعة والمرئية.

- امتلاك وسائل الإعلام: لن يتمكن المجتمع المدني من لعب دوره في خلق وعي مناهض للفساد ومعزز لقيم النزاهة والشفافية، دون تمكنه من امتلاك كافو الآليات التي تتيح له إيصال أفكاره إلى كل شرائح المجتمع، وذلك من خلال إعطائه الفرصة في امتلاك وسائل إعلامية سواء كانت مسموعة أو مرئية لما لها من دور في إيصال المعلومة والتأثير على الرأي العام.

- تقوية مساءلة منظمات المجتمع المدني وشفافيتها: تزداد الهجمات على منظمات المجتمع المدني كلما تعاظم ارتباطها بمسائل السياسة العامة وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بمكافحة الفساد، فالمجتمع بتزداد الهجمات على منظمات المجتمع المدني كلما تعاظم ارتباطها بمسائل السياسة العامة، وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بمكافحة الفساد، فالمجتمع المدني بحاجة إلى مواجهة التحديات من خلال آليات فعالة ذات مصداقية وتنفيذها لضمان شرعية المنظمات.

الهوامش والمراجع:

[1]- محمد بن عزوز: الفساد الإداري والاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته، حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد07 2016، ص 198.

[2]- ويقصد بالمجتمع المدني جمعيات حماية المستهلك وجمعيات النزاهة والشفافية والنقابات والتجمعات والصحافة ومجالس حقوق الإنسان ومنظمة مراسلين بلا حدود، وهذه التجمعات المدنية تمتلك دورا هاما في كشف الفساد وتعبئة الرأي العام ضده وحاسبة مقترفيه، ولكن يشترط أن تتوافر في هذه الجمعيات بطبيعة الحال بالإضافة إلى تمتعها بالنزاهة والشفافية ألا تكون لها توجهات سياسية، كما يشترط استقلالها المادي حتى لا تستغلها جهات أجنبية في تحقيق مآربه. د/ حسين المحمدي بوادي: الفساد الإداري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص107.

[3]- عصام عبد الفتاح مطر: الفساد الإداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص471.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

(4)- هميسي رضا: دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها، مقال منشور في الموقع:

http: //dspace- univ- ouargla.dz

(5)- راضية بوزيان: ظاهرة الفساد في المجتمع العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، 2004، ص 31.

(6)- رداوي عبد المالك، المرجع نفسه، ص5.

(7)- انظر توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمعني بمواصلة مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، المعتمدة من المجلس في 2009/11/26، منشور على الموقع الرسمي للمنظمة، WWW.OCDE.ORG

(8)- المواد24، 23، 17، من القانون 06/12، المؤرخ في 12 يناير 2012، المتعلق بالجمعيات، ج.ر، العدد 33.

(9)- عبد السلام عبد اللاوي: دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2011/2010 ص91.

(10)- عبد العزيز راشد: دور الصحافة في تدعيم تنفيذ آليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، الكلية التقنية الإدارية للنشر بغداد، 2010، ص 21.

(11)- علي مصباح إبراهيم: الآليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد والوقاية منه، الندوة العلمية حول تفشي ظاهرة الفساد الإداري ووسائل مكافحته، بيروت، د.س، ص105.

(12)- LEELEEA Shailendrasingh, ROQUILLY Christophe, lutte anticorruption, gestion des risques et compliance , éditions Lamy, Paris, 2013.

(13)- سعيد موسى ياسين: دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، تاريخ الاطلاع 2018/11/09، منشور على الموقع

www.alhewar.org

(14)-سعيد عبده سعيد الشدادي: الفساد الإداري، تاريخ الإطلاع2018/11/9، منشور على الموقع: www.shatharat.net.

(15)- مجدي حلمي: المتطلبات اللازمة لمساءلة فاعلة وفق معايير الحكم الراشد، تاريخ الاطلاع 2018/11/8، منشور على الموقع:

www.womenpress.net

(16)- عبد الرحمان اللمتوني: الآليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد والوقاية منه، الندوة العلمية حول تفشي ظاهرة الفساد الإداري ووسائل مكافحته، أيام 05 و06 سبتمبر 2011، ص 18، 19.

(17)- علي مصباح إبراهيم، المرجع السابق، ص19.

(18)- سيف الدين عطيش هني: إشكالية الفساد والإصلاح السياسي في المنطقة العربية، مذكرة ماجستير، جامعة المدية، 2006، ص6.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

(19)- عبد القادر كاس: التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد بين الواقع والآفاق، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الثاني حول آليات حماية المال ومكافحة الفساد، جامعة المدية، 2009، ص 10.

(20)- عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 475.

(21)- عبد الحليم موساوي: الآليات القانونية لتفعيل دور الإعلام في مكافحة جرائم الفساد، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول الآليات القانونية لمكافحة جرائم الفساد، جامعة ورقلة، 2008، ص3.

(22)- محمد حسين: فضائح بنكية كبيرة تهز الجزائر، تاريخ الاطلاع 2018/11/8، منشور على الموقع:

www.qatarshares.com

(23)- عبد الحليم موساوي، المرجع السابق، ص 2.

(24)- عبد العزيز راشد: دور الصحافة في تدعيم تنفيذ آليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، الكلية التقنية الإدارية للنشر، بغداد، 2010، ص 20.

(25)- سعيد موسى ياسين: دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، تاريخ الإطلاع 2018/11/08، منشور على الموقع:

www.ahewar.org

(26)- سامي فودة: دور المجتمع المدني في مراقبة الفساد، يومية الحوار، 2009/08/17، ص 2.

(27)- سيف الدين عطيش هني، المرجع السابق، ص 126.

(28)- عزيزة بن سمينة، دلال ين سمينة: تفشي ظاهرة الفساد بين التنظير والواقع العملي، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 6و7 ماي 2012، ص 08.

(29)- ونذكر على سبيل المثال القضية التالية

L'action en justice des ONG dans l'affaire dite des « biens mal acquis». Cette affaire concerne les conditions d'acquisition, en France, des biens mobiliers et immobiliers par les présidents Omar Bongo (Gabon), Teodoro Obiang (Guinée équatoriale) et Denis Sassou N'guesso (Congo- Brazzaville) et par leur entourage.

La procédure judiciaire a été engagée en mars 2007, lorsque trois associations françaises (Sherpa, survie et la fédération des

Congolais de la diaspora) ont déposé une première plainte contre plusieurs dirigeants africains (Omar Bongo, Teodoro Obiang, Denis Sassou N'guesso, Edouardo Dos Santos et Blaise Compaore), à partir notamment des informations contenues dans un rapport publié par le CCFD. Il ressort de l'enquête menée par ce dernier que les dirigeants en question posséderaient sur le sol français des patrimoines immobiliers considérables, qui n'ont pu être acquis par le seul fruit de leurs revenus. La disparité entre les salaires officiellement perçus par les chefs d'état et le patrimoine qu'ils ont

été en mesure d'acquérir permet de présumer que des détournements ont été commis. L'infraction visée est donc le recel de détournement de fonds publics. En janvier 2011, deux juges d'instruction ont été nommés un information judiciaire a

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

été ouverte. Cette affaire constitué une avancée juridique considérable, et pour la première fois en France l'action en justice d'une association de lutte contre la corruption en nom des intérêts qu'elle c'est donnée pour objet de défendre et
jugés recevable. Cette décision devrait ainsi permettre à l'avenir de surmonter l'inertie du parquet dans certaines affaires politico financières sensible . LEBEGUE Daniel, et YUNG Marina, «Restitution des avoirs détournés: Le rôle des organisations non gouvernementales», la revue international et stratégique n° 85, institue de relations internationales et stratégiques, (IRIS), 2012, p 85.

(30)- نادية حسين عبد الله: نحو استراتيجية وطنية للدولة المدنية، تاريخ الاطلاع 2018/11/07، منشور على الموقع:

www.alhewar.org.

(31)- نورة الحمودي: معوقات التنمية، الفساد الإداري، تاريخ الاطلاع 2018/11/07، منشور على الموقع:

www.ejtemay.com.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X